

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 427 لسنة
1989 م بشأن اسس تطبيق الملكية
الجماعية للوحدات الاقتصادية

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 7
السنة الثامنة والعشرون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرق الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (427) لسنة 1989م
بشأن اسس تطبيق الملكية الجماعية للوحدات
الاقتصادية

اللجنة الشعبية العامة :

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي صاغها المنتدى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي الرابع عشر في الفترة 14 - 21 من شهر رجب 1397 و . ر الموافق 2 - 9 من شهر المريخ 1988 م .

وبعد الاطلاع على الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير ،

وعلى القانون التجارى الليبي وتعديلاته ،

وعلى قانون ضرائب الدخل وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم 9 لسنة 1985 م بشأن الاحكام الخاصة بالتشاريكات ،

وعلى القانون رقم 8 لسنة 1988 م بشأن بعض الاحكام الخاصة بالنشاط

الاقتصادي ،

وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة بكتابه رقم 89/1/16 المؤرخ في 89/2/21م

وعلى كتاب امانة التخطيط رقم 1 ، ت / 71/3/7 ، المؤرخ في 11/24 1989 م ،

وعلى كتاب امانة الصناعة رقم 5178/49/1 المؤرخ 88/11/17 م ،

وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 20/ 1988/2 م ،

قررت

مادة (1)

في مقام تطبيق احكام هذا القرار تدل الكلمات والعبارات التالية على المعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

1 (الوحدة الاقتصادية !-

المصنع أو الوحدة الانتاجية أو المزرعة أو الشركة أو المنشأة الانتاجية أو الخدمية .

ب (التشاركية : -

الوحدة الاقتصادية التي يملك المنتجون بها كامل رأس مالها .

ج (الشركة الجماعية :-

الوحدة الاقتصادية التي يملك المنتجون بها جزءا من رأس مالها ويملك الجزء الاخر الافراد أو المؤسسات المالية والاستثمارية العامة ،

د (المنتج :-

كل من يعمل فى الوحدة الاقتصادية وينتمى بجنسيته للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أو احدى البلدان العربية .

هـ (المواطن :-

المواطن العربى الليبى ، وأى مواطن ينتمى لاحدى البلدان العربية ومقيم بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

مادة (2)

تتولى اللجان الشعبية العامة النوعية ، واللجان الشعبية للبلديات نقل ملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لها الى الملكية الجماعية على اساس تشاركيات وشركات جماعية وفقا لاحكام هذا القرار .

مادة (3)

يتم تقييم اصول الوحدات الاقتصادية سواء كانت أصولا ثابتة أو متداولة أو غيرها من الاصول من قبل لجان فنية تشكل لهذا الغرض من قبل اللجان الشعبية العامة النوعية أو اللجان الشعبية للبلديات بحسب الاحوال .
وتقسم قيمة الاصول الى أسهم قيمة كل سهم (100) مائة دينار ليبى .

مادة (4)

يتم الاعلان عن فتح باب الاكتتاب فى اسهم الوحدات الاقتصادية بصحيفتين محليتين على الاقل فى ثلاثة اعداد متتالية على أن يتضمن الاعلان موقع الوحدة الاقتصادية ونشاطها واجمالى عدد أسهمها .

مادة (5)

يحق لكل منتج أو مواطن أن يساهم فى أى وحدة اقتصادية تسرى عليها

أحكام هذا القرار بشرط ألا تزيد قيمة مساهمته على مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار ليبي في جميع الوحدات الاقتصادية .
وتكون اولوية المساهمة في الوحدة الاقتصادية للمنتجين بها ثم للمواطنين الذين لم يسبق لهم المساهمة في أى وحدة اقتصادية ثم لبقية المواطنين .

مادة (6)

يجوز في حالة عدم تغطية الاسهم كاملة وفقا لاحكام المادة السابقة ان تتقدم المؤسسات المالية والاستثمارية العامة لشراء ما تبقى من الاسهم .
ويتعين على هذه الجهات طرح أسهمها للبيع سنويا لتمكين المنتجين والمواطنين من شرائها اذا توفرت لديهم الرغبة والقدرة المالية

مادة (7)

يسدد كل مساهم 5/1 خمس قيمة مساهمته قبل تحرير سند الملكية الخاص به ويسدد باقى قيمة المساهمة عن طريق الخصم المباشر من عائد الوحدة الاقتصادية المساهم بها حسب القاعدة المحددة بالمادة التالية .

مادة (8)

يحدد الانتاج القابل للتوزيع بين المالكين (حصة المالكين) في الوحدة الاقتصادية ، والطريقة التي تخصم بها اقساط التملك حسب المعادلة التالية :-
حصة المالكين = قيمة الانتاج + (الايرادات الاخرى ان وجدت + قيمة مخزون اخر المدة) - (قيمة مخزون أول المدة + أقساط التملك + قيمة مواد الانتاج + المصروفات الادارية والعمومية + حصة المنتجين بالوحدة الاقتصادية + قيمة الاهلاكات + الاستقطاعات الاخرى - ان وجدت -
وتخصم من قيمة الانتاج الاجمالي نسبة (5%) كاحتياطي عام لا يجوز الصرف منه الا لاغراض توسيع وتطوير التشاركية أو الشركة الجماعية وفقا للسياسة العامة للمجتمع أو لمواجهة الحالات الطارئة وبشرط الحصول في كلا الحالتين على الموافقة المسبقة قبل الصرف من اللجنة الشعبية العامة للخزانة .
وتوزع القيمة المتبقية على عدد الاسهم بالتساوى .

مادة (9)

تحسب حصة المنتجين حسب المعادلة التالية :-
حصة المنتجين = نسبة المشاركة × قيمة الانتاج الاجمالي
وتحدد نسبة المشاركة حسب الجدول رقم 1 المرفق بهذا القرار .

وتخصم من حصة المنتجين اجور ومرتبات العمال الاجانب والسلف التي صرفت للمنتجين وغيرها من الاستقطاعات الخاصة بهم .
ويوزع الباقي بين المنتجين حسب النقاط المحددة بالجدول رقم 2 المرفق بهذا القرار .

وتخضع الدخول الشخصية للمنتجين بالوحدة الاقتصادية لضريبة الدخل وغيرها من الاستقطاعات القانونية .

مادة (10)

تحال اقساط التمليك التي تخصم من انتاج الوحدة الاقتصادية الى الخزانة العامة اولا باول فى نهاية كل سنة مالية .

مادة (11)

تختص اللجنة الشعبية العامة للخزانة باصدار سندات الملكية الخاصة بالمساهمين فى الوحدة الاقتصادية .
وتصدر هذه السندات باسما اصحابها على ان تحدد فيها قيمة المساهمة والوحدات الاقتصادية التى ساهموا فيها .
ولا يجوز نقل ملكية هذه السندات لاي شخص الا بناء على موافقة اللجنة الشعبية العامة للخزانة ودون ان يخل ذلك بشرط الحد الاقصى لمساهمات المنتجين او المواطنين .

مادة (12)

يجب ان تحتفظ التشاركية او الشركة الجماعية بالسجلات والدفاتر المنصوص عليها فى القانون التجارى الليبى ، وكل ما يتعلق بحسابات التشاركية او الشركة وتخضع هذه السجلات والدفاتر للمراجعة القانونية .

مادة (13)

تشرف اللجان الشعبية العامة النوعية او اللجان الشعبية للبلديات بحسب الاحوال على تكوين الجمعية العمومية للتشاركية او الشركة الجماعية فور نفاذ الاسهم .
وتتكون الجمعية العمومية للتشاركية او الشركة الجماعية من ملاك الاسهم الذين يكون لكل منهم صوت واحد بفض النظر على عدد الاسهم المساهم بها ، ويسرى هذا على مندوبى المؤسسات المالية والاستثمارية العامة .

مادة (14)

تختص الجمعية العمومية برسم السياسة التنفيذية للتشاركية أو الشركة الجماعية فى اطار السياسة العامة للمجتمع كما تختص باصدار اللوائح الادارية والمالية المنظمة لسير العمل بالتشاركية أو الشركة الجماعية .
وتختص الجمعية بتحديد قيمة اهلاكات الاصول ، واقتراح التوسعات والتطوير للتشاركية أو الشركة الجماعية .

مادة (15)

تخصم قيمة الاهلاكات التى تقرها الجمعية العمومية وفقا للمادة (14) من هذا القرار بعد دفع كامل اقساط التمليك .

مادة (16)

تتولى اللجان الشعبية العامة النوعية أو اللجان الشعبية للبلديات (بحسب الاحوال) اجراء عملية التسليم والاستلام للتشاركية أو الشركة الجماعية بمحضر استلام وتسليم رسمى من التشاركية أو الشركة الجماعية .

مادة (17)

تخضع التشاركيات والشركات الجماعية المشمولة باحكام هذا القرار لاحكام القانون التجارى وغيره من التشريعات النافذة .

مادة (18)

تسرى احكام هذا القرار على الوحدات الاقتصادية المملكة حاليا .

مادة (19)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى : 27 شوال 1398 و ر
الموافق 1/6/1989 م

جدول «1»

بتحديد نسبة المشاركة المذكورة

في المادة (9) من القرار

نسبة المشاركة	فئة التكاليف
80.0	أقل من 10
70.0	10 - 19
60.0	20 - 29
50.0	30 - 39
40.0	40 - 49
30.0	50 - 59
20.0	60 - 69
10.0	70 فأكثر

ملاحظات :-

1 - يقصد بالتكاليف تكلفة عناصر الانتاج ، وغيرها من التكاليف الاخرى
ما عدا تكلفة المنتجين .

2 - تحدد فئة التكاليف بقسمة مجموع كل أقساط التمليك أو قيمة الاهلاكات
- أيهما اكبر قيمة - زائد تكلفة المواد الخام زائد المصروفات العمومية
(على) قيمة الانتاج الاجمالي مضروباً في (المائة) .

مثال توضيحي :-

إذا كانت تكاليف كل من اقساط التمليك ومواد الانتاج والمصروفات العمومية
= (25.0) ديناراً ليبيا .

وكانت قيمة الانتاج الاجمالي (100.0) دينار ليبيا فإن فئة التكاليف =

$$100 \times 25$$

$$= \frac{2500}{100} \text{ دينار}$$

$$100$$

وتكون نسبة المشاركة هي (60.0 %)

